الأمم المتحدة

S/2001/899

مجلس الأمن

Distr.: General
24 September 2001

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم طيا رسالة الدكتور ناجي صبري وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن ما تقوم به الكويت من استثمار مفرط للحقل النفطي الحدودي (الرطكة) الذي هو امتداد لحقل الرميلة العراقي والآثار المترتبة على هذا الاستثمار المنفرد لحقل نفطي مشترك خلافا للاتفاقات والأعراف الدولية التي تنظم استثمار الحقول النفطية الحدودية، وبهذه المناسبة يود العراق أن يشير بأنه يحتفظ بحقه المشروع بموجب القانون الدولي للمطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت به جراء هذه الممارسة اللامشروعة من جانب الكويت.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير.

(توقيع) د. محمد الدوري
السفير
الممثل الدائم

250901 250901 01-54867 (A)
0154867

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى ما تقوم به الكويت من استثمار مفرط لحقل (الرطكة) النفطي الحدودي الذي هو امتداد لحقل الرميلة العراقي والآثار المترتبة على هذا الاستثمار المنفرد لحقل نفطي مشترك خلافا للاتفاقات والأعراف الدولية التي تنظم استثمار الحقول النفطية الحدودية. وأدناه التفاصيل:

١ - إن بعض حقول النفط العراقية لها امتدادات داخل الأراضي الكويتية ومنها حقلي الرميله الجنوبية والزبير حيث تمتد الرميله إلى منطقة الرطكه والزبير والى منطقة صفوان (العبدلي). وكان للجانب الكويتي آبار قليلة في كلا الحقلين: ثمان آبار في الرطكة وأربع آبار في صفوان (العبدلي)، وكان الإنتاج من هذين الحقلين في الجانب الكويتي متواضعا بسبب ارتفاع مستوى تماس النفط بالماء و لم يتجاوز بضعة آلاف من البراميل يوميا قبل عام ١٩٩٠. إلا أنه بعد قيام مجلس الأمن بفرض ترسيم الحدود، فقد أصبح العديد من الآبار النفطية العراقية في كلا الحقلين خلف خط الحدود، أي في الجانب الكويتي. وباشر الجانب الكويتي بالإعلان والتصريح ودعوة الشركات الأمريكية والبريطانية لتوقيع عقود طويلة الأمد لاستثمار حقول الشمال، ومنها الحقلين آنفي الذكر. وبدأ النشاط المكثف للشركات الأمريكية العاملة في الكويت عام ١٩٩٥ حيث باشرت عملها بجلب أجهزة حفر ثقيلة وأجهزة استصلاح للعمل مباشرة في الآبار العراقية التي أصبحت خلف الساتر الحدودي الجديد. وقد لوحظ نشاط حفر واستصلاح محموم وواسع في كلتا المنطقتين الحدوديتين توضحت في حركة أبراج الحفر والاستصلاح لم تشهد لها المنطقة مثيلا.

ومن خلال المتابعة لاحظ الجانب العراقي نشاطا شبه دائم وحفرا لآبار لا تبعد عن خط الحدود أكثر من (٥٠) مترا مع استعمال تقنيات حفر متطورة لمضاعفة إنتاج الآبار السابقة والجديدة في حقلي الرطكة وقبة صفوان الحدوديين. وأصبح عدد الآبار المحفورة والمعلن عنها ٢٣ بئرا في الرطكة و ١٧ بئرا في صفوان (العبدلي).

ونتيجة لأعمال الحفر المكثف واستخدام التقنيات الحديثة التي نفذتها الشركات الأمريكية تمكنت الكويت من زيادة إنتاجها من حقل الرطكة أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٩٠ بحيث أصبح ٤٥ ألف برميل يوميا، وكذلك في حقل صفوان إذ أصبح إنتاجه ٣٣ ألف برميل يوميا مما أدى إلى هبوط في الضغط المكمني وهجرة النفط من الجانب العراقي إلى الجانب الكويتي والذي تقدره الدراسات المكمنية التي قام بها الجانب العراقي بأكثر من ٥٠ مليون برميل. لقد استغل الجانب الكويتي ظروف الحصار الجائر المفروض على

العراق وتعليق لجنة ٦٦١ لجميع عقود حفر الآبار النفطية ومستلزماتها مما عطل قدرة الجانب العراقي على استثمار آبار نفطه الحدودية، وحد من قدرته على تنفيذ خطط فنية مضادة لإيقاف هجرة النفط وإيقاف هذا النهب المنظم لموارده.

٢ - إن نسب الاستتراف التي يعتمدها الجانب الكويتي في حقوله الشمالية (الروضتين، الصابريه، البحره، المناقيش، وأم جدير) تتراوح ما بين (٨-١٠) بالألف من الاحتياطي المتبقي سنويا، في حين تتجاوز معدلات الاستتراف التي يعتمدها حاليا في حقلي الرطكة وصفوان عشرة أضعاف المعدلات الاعتيادية، حتى بلغت طاقة الإنتاج في كلا الحقلين ٣٠ مليون برميل سنويا من احتياطي معلن لهما لا يتجاوز ٣٠٠ مليون برميل مما يعد مخالفا للعرف الفني السائد في الاستغلال الأمثل للخزين، وهذا يفسر النشاط المسعور للجانب الكويتي في استتراف الحقول المشتركة وبدون أي اعتبار للآثار السلبية الكبيرة التي تصيب المكامن النفطية طالما كان الهدف الرئيسي هو استتراف الحقلين من جانب واحد وبأكبر طاقة ممكنة وبالتالي هجرة النفط العراقي وانخفاض الضغط المكمني وبدون أي اعتبار للقواعد الفنية والقانونية.

صاحب السيادة

إن هذه الممارسة غير المشروعة المضافة إلى ممارسات االكويت الأخرى ومنها مشاركتها المباشرة في العدوان اليومي الذي تقوم به الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية ضد العراق انطلاقا من أراضيها ومياهها الإقليمية وعبر أجوائها، وباعتمادها منذ عام ١٩٩١ نهج التدخل في شؤون العراق الداخلية والسعي لزعزعة استقراره من خلال تمويل عصابات الإرهابيين العملاء والمرتزقة، تؤكد الدور الذي تقوم به الكويت في خدمة السياسة الأمريكية - البريطانية الرامية إلى الاستمرار بإلحاق الأذى والضرر بالعراق وزعزعة الاستقرار في المنطقة وتهديد السلم والأمن على المستويين الدولي والإقليمي.

إن ما تقوم به الكويت من استغلال مفرط لحقول النفط، التي وضعها في الجانب الكويتي من الحدود القرار الجائر ٨٣٣ الذي أصدره مجلس الأمن عام ١٩٩٣ والذي فرض ترسيم الحدود، أدى إلى إضرار متعمد كبير بحقوق ومصالح العراق، عدا عن الضرر المقصود الذي لحق بالعراق من خلال قرار ترسيم الحدود الذي لا سابق له. وساهمت العقوبات الشاملة الجائرة المفروضة على العراق وحرمان العراق من استثمار موارده لتطوير صناعته النفطية إضافة إلى تعليق مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة العقوبات، جميع عقود حفر الآبار النفطية ومستلزماتها، في التقليل من قدرة العراق على تلافي هذا الضرر. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية إزاء هذا الوضع، وسيقوم العراق بعرض مطالبه المشروعة تجاه قيام

الجانب الكويتي بالاستثمار المنفرد واللاقانوني للحقل النفطي المشترك بين العراق والكويت على الآليات المحايدة التي يراها مناسبة وفي الوقت المناسب، ويحتفظ العراق بحقه المشروع بموجب القانون الدولي للمطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت به جراء هذه الممارسة اللامشروعة من جانب الكويت.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام.

(توقيع) د. ناجي صبري
وزير خارجية جمهورية العراق